نمـــو وتحـــديات القطاعـــات الاكتواريـــة والتأمينيـــة فـــي مصر

مقابلــة مــع **هشــام رمضــان**، مســاعد رئــيس مجلــس الإدارة فــي هيئــة الرقابــة الماليــة المصرية.

أجـرى المقابلـة رولـين وانـغ ويـانيس بـاريزاس Ruolin Wang and Yiannis Parizas لمجلـة الاكتـواري *The Actuary* التـي يصـدرها معهـد وكليـة الاكتـواريين Institute and Faculty of Actuaries البريطانيـة. نشـرت المقابلـة فـي موقـع المجلة بتاريخ 3 آب 2022

[Interview: Hisham Ramadan on the growth and challenges of the actuarial and insurance sectors in Egypt | The Actuary]

ترجمة: مصباح كمال

فـي عـام 1997، صـادف هشـام رمضـان، خـريج الرياضـيات الشـاب فـي مصـر، "فرصة جذابة للغاية ومثيرة للاهتمام".

يقـول رمضـان: "لقـد كـان تـدريبًا عمليًـا internship بالإضـافة إلـى منحـة دراسـية." فقـد "عملـت مـع مـنظم التـأمين [مراقـب] regulator فـي ذلـك الوقـت، وأكملـت درجـة الماجسـتير فـي العلـوم الاكتواريـة فـي كليـة بـايز للأعمـال (كـاس سـابقًا) Bayes Business School (formerly Cass) فـي لنـدن فـي نفـس الوقت."

أوراق تأمينية

هكذا بدأ رمضان حياته المهنية في التنظيم regulation والتي، بصرف النظر عن التوجه العرضي للعمل في قطاع التأمين - بما في ذلك العمل كـ"أصغر رئيس تنفيذي لأكبر شركة تأمين على الحياة مملوكة للدولة في مصر من 2010 إلى 2014" – فإنه يستمر حتى يومنا هذا كمساعد رئيس مجلس الإدارة في الهيئة العامة للرقابة المالية Financial Regulatory Authority (FRA)، الجهة المنظمة الحالية للتأمين المصري.

مشهد متغير

عندما كان رمضان طالبًا، لم يكن هناك سوى عدد قليل من شركات التأمين في مصر، وسبعة أو ثمانية خبراء اكتواريين مؤهلين - لكن الأمور بدأت تتغير. فقد تم إنشاء برامج الشهادات الاكتوارية المحلية حتى لا يضطر الطلاب إلى الدراسة في الخارج. يقول: "لدينا الآن حوالي 50 خبير اكتواري مصري مؤهل موزعين بين التأمين على الحياة وغير الحياة، معظمهم حصّل على المؤهل من المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة".

خارج هذا المجال كانت صناعة التأمين تشهد أيضًا تغيرًا سريعًا.

في عام 1995، أصبحت صناعة التأمين المصرية مفتوحة أمام الاستثمارات الأجنبية لأول مرة. في عام 1996، شهد السوق أول دخول لشركة تأمين متعددة الجنسيات: آليانز Allianz. في عام 1997، حررت الحكومة الصناعة بشكل أكبر وصار بإمكان المستثمرين الأجانب الآن امتلاك ما يصل إلى 100% من شركة التأمين في السوق." ويوجد الآن أكثر من 40 شركة تأمين، وهناك المزيد في طور الإعداد للحصول على الموافقة التنظيمية. في عام 2021، وفقًا للتقرير السنوي لهيئة الرقابة المالية، بلغ إجمالي أقساط التأمين المكتتبة الإجمالية للتأمين على الحياة 1.5 مليار دولار أمريكي (1.2 مليار جنيه إسترليني)، بمعدل نمو 29%.

في الوقت نفسه، يقول رمضان: "في عام 2021، كان الإنفاق على أقساط التأمين 29 دولارًا أمريكيًا فقط للفرد، وبلغ إجمالي أقساط التأمين حوالي 1.3% من

الناتج المحلي الإجمالي. لا يزال معدل الاختراق Penetration منخفضًا للغاية، مما يعني أنه لا تزال هناك إمكانية كبيرة للنمو."

النمو من خلال الابتكار

كجزء من حملة هيئة الرقابة لتضمين الشمول المالي financial inclusiveness، فإنها تأمل في مضاعفة الاختراق في السنوات الأربع المقبلة - وسيكون التوزيع [لمنتجات التأمين] distribution في صميم هذا التوسع. ويرى رمضان التكنولوجيا على أنها مسار التقدم. إن "معدل انتشار الهواتف الذكية في الدولة حوالي 100%!" كما يقول.

يعتمد سوق التأمين المصري بشكل كبير على الوسطاء، ويعتقد رمضان أن التكنولوجيا عامل تمكين وليس بديلاً للوسطاء. تسمح هيئة الرقابة المالية (FRA) للوسطاء بإنشاء منصات إلكترونية أو مجمّعات لمقارنة الأسعار price comparison websites or aggregators، ولكن يجب أن يتم ذلك كشراكة بين وسيط مرخص وشركة تكنولوجيا. في النهاية، تظل المسؤولية على عاتق الوسيط، الذي يخضع للتنظيم والإشراف من قبل هيئة الرقابة المالية."

كما هو الحال مع العديد من الجهات التنظيمية اليوم، يدرك رمضان أن تحقيق التوازن بين تعزيز الابتكار وإدارة المخاطر الناشئة يمكن أن يكون أمرًا صعبًا. يقول: "يجب أن تكون التكنولوجيا في التأمين خاضعة لتنظيم [رقابة] متعددة." "تنظيم التكنولوجيا في التأمين يجب أن يشمل هيئة الرقابة المالية، ولكن أيضًا الجهة المنظمة لمشغلي الهاتف المحمول، وهي السلطة المسؤولة عن مكافحة غسيل الأموال، وعن نظام الدفع payment system.

يقول رمضان: "أحد أكبر التحديات التي تواجهها هيئة الرقابة المالية هو إنشاء بروتوكول مشترك وتفاهم مشترك بين كل هؤلاء المنظمين المختلفين". مع إقرار قانون التكنولوجيا المالية fintech law في عام 2022 (المعروف رسميًا باسم القانون رقم 5 لعام 2022)، ترقى مصر إلى مستوى التحدي. يقول:

"سيكون هذا قانونًا شاملاً للتكنولوجيا المالية في جميع الأنشطة غير المصرفية وليس فقط في مجال التأمين."

لقد أبلغت شركة تأمين دولية قائمة بالفعل اهتمامها للجهة التنظيمية لتأسيس أول شركة تأمين رقمية في السوق. وسيمكن القانون الجديد هيئة الرقابة المالية من ترخيص مثل هذه الشركة.

مجال مهم آخر للابتكار هو تصميم المنتج product design. يعطي رمضان مثالاً من السوق المصري: "تركز شركات التأمين المحلية بشكل أساسي على المنتجات المرتبطة بالاستثمار investment-linked products، ولا يزال هناك نقص في المنتجات السناهية [المعاشات التقاعدية] annuity products في السوق. لكن السناهيات ستلبي بشكل أفضل احتياجات التأمين للكثيرين في المجتمع، لتكملة معاش الدولة، الذي يميل إلى أن يكون منخفضًا للغاية."[1]

يعتقد رمضان أن جزءًا من هذا الغياب يرجع إلى الافتقار إلى خيارات الاستثمار، وهذا يمثل فرصة للتآزر المحتمل بين شركات التأمين ومديري الأصول. "قد يكون من الصعب العثور على استثمارات طويلة الأجل لمطابقة المطلوبات طويلة الأجل لهذه المنتجات. نحتاج حقًا إلى منتجات استثمارية لدعم هذه الأنواع من منتجات التأمين. من ناحية أخرى، يمكن لمديري الأصول وأسواق رأس المال الاستفادة أيضًا من إدخال منتجات التأمين هذه لتعبئة الاستثمارات طويلة الأجل، كما يقول.

دور المنظم Role of the Regulator

منذ إنشائها في عام 2009 من خلال دمج الهيئات التنظيمية السابقة، قامت هيئة الرقابة المالية بإجراء تغييرات كبيرة على المشهد التنظيمي المصري.

[1] راجع فاروق يونس ومصباح كمال، **قضايا تأمينية في حوارات وتعليقات**، (شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2022)، سؤال حول "دور التأمين في توفير المعاش التقاعدي،" ص 43-46.
قضايا-تأمينية-في-حوارات-وتعليقات-IEN-Final.pdf (iraqieconomists.net)

أوراق تأمينية

يقول رمضان: "المهمة الأولى لأي جهة تنظيمية هي حماية المستهلكين، وقد قامت هيئة الرقابة المالية بالكثير في هذا المجال." ومن الأمثلة على ذلك إدخال إرشادات حماية المستهلك في القطاعات غير المصرفية لأول مرة. تغطي هذه الإرشادات دورة الحياة الكاملة للمنتج، بدءًا من التسويق والاكتتاب ومعالجة المطالبات إلى الإفصاحات والشكاوى.

ويقول: "لقد أنشأنا أيضًا صندوق حماية حاملي الوثائق - وهو من أوائل الصناديق في إفريقيا والعالم العربي." "تساهم جميع شركات التأمين في الصندوق، ويتم استدعاؤها في حالة عجز شركة التأمين عن الوفاء بالتزاماتها."

وباعتبارها الجهة التنظيمية الوحيدة للأنشطة المالية غير المصرفية في مصر، فإن تنظيم السلوك conduct regulation ليس هو التركيز الوحيد للهيئة. "من خلال استراتيجيتنا الشاملة لتطوير الأنشطة غير المصرفية في مصر، نريد تحقيق أهداف متعددة: تحسين الشمول المالي، وتعزيز مبادئ الاستدامة، و - أخيرًا وليس آخرًا- تعزيز مجموعة أدوات إدارة المخاطر لدينا من خلال إنشاء أنظمة إنذار مبكر وإدخال اختبار التحمل stress testing اختبار للقطاعات المالية غير المصرفية."

في الواقع، كان تحديث صندوق أدوات إدارة المخاطر في القطر من أولويات الهيئة لسنوات عديدة. "لقد أدخلنا الإشراف الجماعي؛ وجعلنا تصنيف شركات التأمين أمرًا إلزاميًا من قبل وكالة تصنيف؛ ونحن نسعى للحصول على المساعدة للانتقال إلى الإشراف القائم على المخاطر ورأس المال القائم على المخاطر. على العموم، نحن نتطلع إلى التوافق مع المعايير التنظيمية الدولية، كما يقول.

كانت العبارة الرئيسية في صناعة التأمين المصرية في السنوات الأخيرة "قانون التأمين الموحد." "الفكرة هي توحيد التشريعات والقوانين الفردية التي تحكم أنشطة التأمين في إطار قانون واحد، مما سيمكن هيئة الرقابة المالية من الوفاء بأولوياتنا."

المشروع الذي يفخر به رمضان بشكل خاص على المستوى الشخصي هو بناء جداول الحياة المصرية لأول مرة. "نأمل أن نكون في المرحلة الأخيرة لتقديم

الجداول إلى السوق. وهذا إنجاز مرحب به لأننا، خلال القرن الماضي، كنا نعتمد على جداول الحياة البريطانية التي تعود إلى خمسينيات وسبعينيات القرن الماضي."[2]

ليس من المستغرب أن هناك اختلافات كثيرة بين معدل الوفيات البريطاني في منتصف القرن العشرين والوفيات المصرية الحالية. يقول رمضان: "إن النتائج الأولية من تلك الجداول تظهر أن متوسط معدلات الوفيات أقل مما استخدمته الشركات بنسبة 20%". "النتيجة الأخرى المثيرة للاهتمام هي أن شكل معدلات الوفيات بين سن 20 و 60 يختلف تمامًا عن الشكل الموضح في جداول الحياة البريطانية المستخدمة سابقًا.

"هذه بداية جيدة للسوق، الذي يمكنه الآن بناء تجربته الخاصة. إنها أيضًا أداة فنية مفيدة لاحتساب الاحتياطي والتسعير.

بالطبع، إذا كنت أقول إن معدلات الوفيات هي في الواقع أقل بنسبة 20% مما هو مفترض، ينبغي أن يؤدي ذلك أيضًا إلى تحسين القدرة على شراء منتجات التأمين على الحياة في السوق."

التحديات

لم تكن رحلة هيئة الرقابة المالية خالية من التحديات، ويسلط رمضان الضوء على القدرات التكنولوجية الداخلية كواحدة من هذه التحديات. "من الصعب

[2] مصباح كمال، "الجداول الاكتوارية: ريادة سوق التأمين المصري وركود سوق التأمين العراقي،" موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:
http://iraqieconomists.net/ar/2020/08/09/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%ac%d8%af%d8%a7%d9%88%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%83%d8%aa%d9%88%d8%a7%d8%b1%d9%8a%d8%a9-%d8%aa%d8%b9%d9%84%d9%8a%d9%82-%d8%b9/

إنشاء حلول تكنولوجية لمنظم متنوع مثل هيئة الرقابة المالية. إذ لا يوجد تطبيق فائق يناسب جميع الأعمال التي نشرف عليها.

"أحد التحديات التي نواجهها هو اعتماد التكنولوجيا التنظيمية regulatory technology (regtech) والتكنولوجيا الإشرافية supervisory technology (suptech). لقد قمنا بتوظيف المواهب من قطاع التكنولوجيا للعمل لدى هيئة الرقابة المالية، ولدينا استراتيجية لهذا التحول، ونسعى للحصول على مساعدة فنية من المنظمات الدولية لمساعدتنا في الانتقال إلى نماذج التكنولوجيا التنظيمية والإشرافية. إنه تحدٍ ليس فقط بالنسبة لنا ولكن للمشرفين في جميع أنحاء العالم.

في عام 2020، صنف البنك الدولي مصر في المرتبة 114 من بين 190 دولة من حيث سهولة ممارسة الأعمال التجارية - أقل من العديد من جيرانها العرب. يقول رمضان إن تحسين ترتيب الدولة لا يزال يمثل تحديًا، ويجب على الدولة بأكملها مواجهته. "إنها ليست مجرد تفويض من وكالة الرقابة المالية، ولكن لجميع أعضاء الحكومة، الذين يحتاجون إلى العمل معًا لخلق بيئات أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية وممارسة الأعمال التجارية في السوق. إنه تحد للبلد بأسره." وهو تحد سبق أن واجهته مصر. يشير تقرير البنك الدولي نفسه إلى أن مصر كانت على قائمة أفضل 10 دول تحسنًا لمدة ثلاث سنوات متتالية. وعلى وجه الخصوص، فقد عززت حماية الأقلية من حملة الأسهم minority shareholders ، من بين مجالات أخرى للتحسين. ومع ذلك، يشير رمضان إلى أن هذا المقياس العام لا يعكس بالضرورة سهولة ممارسة الأعمال التجارية في صناعة التأمين. على سبيل المثال، في حين أن بعض المصادر تعتبر مصر دولة عالية المخاطر بسبب تصنيفها الائتماني السيادي، يقول رمضان: "القطاع غير المصرفي، وعلى وجه التحديد صناعة التأمين، مستقر للغاية، وهذا ينعكس في التصنيف الائتماني والائتمان. أداء مالي قوي لشركاتنا."

كما عملت هيئة الرقابة المالية بشكل وثيق مع صناعة التأمين لتطوير "خارطة طريق للتأمين" لمعالجة القضايا البيئية والاجتماعية وقضايا الحوكمة الرئيسية. يسلط رمضان الضوء على مرسوم هيئة الرقابة المالية بشأن المساواة بين الجنسين في مجالس إدارات الشركات. ويقول: "بين عامي 2019 و 2021،

زادت نسبة شركات التأمين المصرية التي لديها نساء في مجالس الإدارة بأكثر من الضعف، من 35% إلى 88%". من تمثيل المرأة في مجلس الإدارة إلى التمويل الشامل، يعتقد رمضان أن للجهة التنظيمية دورها في تعزيز المساواة بين الجنسين.

وهو يعتقد أن التحدي الأكثر إلحاحًا بالنسبة لهيئة الرقابة المالية والبلد هو تغير المناخ. هذا العام، شكلت هيئة الرقابة المالية والاتحاد المصري للتأمين لجنة اكتوارية مشتركة. يعمل العديد من الخبراء الاكتواريين في اللجنة مع شركات دولية، وسيكونون قادرين على نقل المعرفة والسياسات والممارسات المتعلقة بتغير المناخ من الشركة الأم إلى الشركة المحلية. سيساعدنا نقل المعرفة هذا في بناء إطار عمل خاص بنا لدمج مخاطر المناخ في النماذج التشغيلية لشركات التأمين لدينا."

يقول رمضان إن مصر لديها خطط طموحة للانتقال إلى الطاقة المتجددة، مستشهداً بمجمع بنبان للطاقة الشمسية Benban Solar Park في جنوب البلاد كمثال - لكنه يؤكد أن تغير المناخ لا يمكن حله بشكل جزئي من قبل الدول على انفراد. "لا يمكن لأي دولة أن تقوم بهذا الإجراء. يعتمد ذلك على الاقتصاد العالمي بأكمله - كم ينتج كل بلد ويصدر ويستورد.

"نعم، تبذل مصر جهودًا واستثمارات كبيرة للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، لكن هذا يتطلب مساعدة الدول المتقدمة في تسهيل الوصول إلى التكنولوجيا اللازمة لهذا التحول الذي أصبح مكلفًا وأحيانًا محظور استخدامه في دول أخرى،" كما يقول رمضان. إنها مهمتنا الجماعية. لا يمكننا أن نعتبرها مشكلة للدول الصناعية أو غير الصناعية. يجب على كل شخص في العالم المشاركة في الفاتورة." ■

(*) باحث وكاتب في قضايا التأمين

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر. 15 آب 2022

أوراق تأمينية

http://iraqieconomists.net/ar/